جدول أعمال الندوة

12/أيلول/2026 – عمّان -الأردن	الوقت
الجلسة الأولى: المصادر العربية للتاريخ العربي والإسلامي **مدير الجلسة:** د. باسم الجمل المدير العام لمركز مجتمع للدراسات الثقافية والتاريخية **الباحث:** د. عبد الله السليمان (سوريا)	**10-11ص**
الجلسة الثانية: المصادر غير العربية للتاريخ العربي والإسلامي **مدير الجلسة:** م. حسن عمايرة مدير جمعية لغة الحضارات **الباحث:** د. خضر عيد السرحان (الأردن)	**11-12ص**
الجلسة الثالثة: المصادر الآثارية للتاريخ العربي والإسلامي **مدير الجلسة:** أ. خليل سرسك من منتدى البيت العربي الثقافي **الباحث:** د. خالد اليماني (سوريا)	**12:30-1:30م**

الدراسة الأولى
«مصادر التاريخ العربي–الإسلامي» | د. عبد الله السليمان

الدكتور عبد الله السليمان

- **الرتبة والمناصب الأكاديمية:**
  - رئيس قسم التاريخ بجامعة دمشق (سابقاً).
  - عضو الهيئة التدريسية في جامعة دمشق.
  - محاضر في جامعة الجزيرة.
- **العضويات المهنية:** عضو اتحاد الكتاب العرب – فرع دمشق.
- **الإنتاج العلمي والنشاط الأكاديمي:**
  - **المؤلفات والكتب:** أصلح وصدر له (6) كتب مطبوعة.
  - **الأبحاث:** نشر العديد من الأبحاث العلمية المحكّمة والدراسات المتخصصة في دوريات ومجلات علمية في كلٍّ من الكويت، وبيروت، ودمشق.
  - **المقالات والدراسات:** نشر مجموعة من المقالات الثقافية والدراسات المتخصصة في مجال التاريخ الحضاري.

الملخص

تتناول دراسة «مصادر التاريخ العربي–الإسلامي» للدكتور عبد الله السليمان طبيعة المصادر التي يعتمد عليها الباحث في إعادة بناء تاريخ العرب قبل الإسلام والتاريخ العربي–الإسلامي، مع بيان أنواعها، وقيمتها العلمية، ومشكلاتها المنهجية.

وتنطلق الدراسة من أن المصدر التاريخي ليس مجرد نص يُنقل، بل هو مادة تحتاج إلى الفحص والمقارنة والنقد؛ إذ لا توجد مصادر تتمتع بالموثوقية المطلقة، ولا يصح قبول الروايات أو رفضها بصورة كلية، بل ينبغي تقدير قيمتها بحسب قربها من الحدث، وسياقها، وسندها، وموافقتها للأدلة الأخرى.

توضح الدراسة الفرق بين المصدر والمرجع: فالمصدر هو المادة الأقرب إلى الحدث، كالرواية التي ينقلها شاهد عيان، أو الوثيقة الرسمية، أو النقش، أو العملة، أو السجل المعاصر. أما المرجع فهو العمل الذي يعتمد على مصادر سابقة ويقدم تفسيرًا أو تحليلًا لأحداث ماضية. كما تميز بين المصادر الأولية والثانوية، وتؤكد أن الباحث لا يستطيع غالبًا الوصول إلى وثائق مباشرة عن الفترات القديمة، ولذلك عليه استخدام الروايات المتأخرة مع إخضاعها للنقد والمقارنة.

وتعرض الدراسة مصادر تاريخ العرب قبل الإسلام، وفي مقدمتها: الرواية الشفهية، وأيام العرب، والأنساب، والشعر الجاهلي، ثم المصادر العربية المكتوبة مثل النقوش والكتابات اليمنية والحيرية والنقوش النبطية. كما تبحث قيمة التوراة والتلمود في دراسة تاريخ الجزيرة العربية، مع التنبيه إلى ضرورة مقارنتهما بالآثار والنقوش والمصادر الكلاسيكية. وتتوقف كذلك عند الإسرائيليات (وهي الأخبار المأخوذة من أهل الكتاب)، موضحة أنها أسهمت في تفسير بعض القصص، لكنها قد تحمل عناصر أسطورية أو عقدية أو تاريخية تحتاج إلى تمحيص شديد.

أما في دراسة التاريخ العربي–الإسلامي، فتعد الدراسة القرآن الكريم مصدرًا مركزيًا لفهم عقائد العرب وعاداتهم وبعض أحداث الدعوة الإسلامية، مع التنبيه إلى أن القرآن ليس كتابًا للتاريخ الزمني التفصيلي، بل يعرض الأحداث لتحقيق العبرة والهداية. وتتناول كذلك بدء التدوين عند المسلمين، ودور الإخباريين الأوائل، وتأثير علم الحديث في نشأة علم التاريخ، ولا سيما من خلال الإسناد وعلم الرجال والجرح والتعديل.

وتستعرض الدراسة أهم أنواع المؤلفات التاريخية الإسلامية، مثل: كتب السيرة النبوية، والمغازي والفتوح، والطبقات، والتراجم، والأنساب، والتاريخ المحلي وتاريخ المدن، وكتب التاريخ العام (سواء أكانت حولية مرتبة بحسب السنوات، أم موضوعية تعالج قضية أو حقبة معينة). كما تشير إلى إسهام عدد من المؤرخين والإخباريين، مثل: عروة بن الزبير، ومحمد بن إسحاق، والواقدي، والبلاذري، والطبري، والمدائني؛ مع اختلاف مناهجهم ودرجات اعتمادهم على الرواية والسند والوثائق.

وتؤكد الدراسة أن علم الحديث ترك أثرًا مهمًا في المنهج التاريخي الإسلامي؛ فقد اهتم العلماء بالراوي واتصال السند وصفاته، غير أن قواعد نقد الحديث لم تطبق دائمًا بالصرامة نفسها على الأخبار التاريخية؛ بسبب اختلاف وظيفة الحديث عن وظيفة الخبر التاريخي. ولذلك يجب دراسة الرواية من جوانب متعددة: صحة السند، ومتن الخبر، وإمكان وقوع الحدث، وموافقة السياق، ومقارنة الرواية بالمصادر المستقلة والأدلة المادية.

وتناقش الدراسة الاتجاهات الحديثة في تقييم مصادر التاريخ الإسلامي المبكر:

1. **اتجاه متشكك:** يبالغ في رفض الروايات.
2. **اتجاه مدافع:** يقبل التراث قبولًا واسعًا.
3. **اتجاه معتدل:** يوازن بين النقد والإفادة.

وتخلص إلى أن المنهج الأفضل هو النقد المتزن الذي يتجنب التسليم المطلق والرفض المطلق، ويجمع بين النصوص المكتوبة، والرواية الشفهية، والوثائق، والمخطوطات، والآثار، والنقوش، والعملات؛ للوصول إلى إعادة بناء تاريخية احتمالية ومعقولة، لا إلى يقين مطلق يتعذر تحقيقه في الدراسات التاريخية.

محاور الدراسة

- **المقدمة**

توضح أهمية دراسة مصادر التاريخ العربي–الإسلامي، بسبب اعتماد معرفة المراحل المبكرة من تاريخ الإسلام على مادة واسعة ومتنوعة، وبسبب الجدل حول صدق الروايات وتاريخ تدوينها. وتؤكد الحاجة إلى تحليل المصادر بدل التعامل معها باعتبارها حقائق جاهزة.

- **المحور الأول: مفهوم المصدر في التاريخ العربي–الإسلامي**

يشرح معنى المصدر والمرجع، والفرق بين المصدر الأولي والمصدر الثانوي. فالمصدر الأولي قريب من الحدث أو صادر عن شاهد أو مؤسسة معاصرة له، بينما يعتمد المصدر الثانوي على نقل سابق. ويبين المحور أن موثوقية المصدر نسبية، وأن قيمة الكتاب لا تعني صحة كل ما ورد فيه.

- **المحور الثاني: مصادر أخبار العرب وأيامهم قبل الإسلام**

يتناول الرواية الشفهية، وأيام العرب، والأنساب، والشعر الجاهلي. فقد حفظت هذه المواد أخبار الحروب والتحالفات والقبائل والبطولات، لكنها تعرضت للمبالغة، والتحيز القبلي، والتداخل بين التاريخ والأسطورة؛ لذلك تستخدم باعتبارها قرائن مهمة تحتاج إلى المقارنة والنقد.

- **المحور الثالث: المصادر العربية الكتابية قبل الإسلام**

يدرس النقوش والكتابات القديمة، ولا سيما النقوش السبئية والحميرية والنقوش الحيرية والنبطية. وتفيد هذه المواد في معرفة أسماء الملوك والقبائل والأماكن والأنظمة السياسية والدينية والإدارية، وتمتاز غالبًا بقربها الزمني من الأحداث، مع ضرورة فهم لغتها وسياقها.

- **المحور الرابع: التوراة والتلمود مصدرًا لتاريخ العرب قبل الإسلام**

يعرض ما يمكن أن تقدمه التوراة والتلمود من معلومات عن علاقة العبرانيين بالعرب ومناطق الجزيرة العربية. ويؤكد أن أخبارهما قد تكون موجزة أو ذات منظور ديني خاص؛ لذلك ينبغي مقارنتها بالآثار والنقوش والكتابات اليونانية واللاتينية والمصادر العربية.

- **المحور الخامس: الإسرائيليات في مصادر التاريخ العربي**

يعرّف الإسرائيليات بأنها أخبار انتقلت من اليهود والمسيحيين إلى كتب التفسير والحديث والتاريخ. ويشرح دور شخصيات مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه في نقلها، مع بيان فائدتها أحيانًا في شرح القصص، وخطرها حين تتضمن خرافات أو إساءات إلى الأنبياء أو تعارضًا مع القرآن والعقل والتاريخ.

- **المحور السادس: القرآن الكريم مصدرًا للتاريخ العربي–الإسلامي**

يبين ما يقدمه القرآن من معلومات عن عقائد العرب وعاداتهم وأصنامهم وتجارتهم وقصص الأمم السابقة، إضافة إلى أحداث الدعوة الإسلامية ومواقف قريش. ويؤكد أن القرآن يعرض التاريخ للعبرة والهداية، لا بوصفه سجلًا زمنيًا تفصيليًا؛ ولذلك يجب قراءة مادته وفق مقصدها وسياقها.

- **المحور السابع: بدء التدوين عند العرب المسلمين**

يتناول انتقال المعرفة من الحفظ والرواية الشفهية إلى التدوين، وتأثر ذلك بتدوين الحديث والقرآن والرسائل والمعاهدات والسجلات. ويوضح أن التدوين لم يظهر دفعة واحدة، بل تطور تدريجيًا حتى نشأت مؤلفات مستقلة في السيرة والمغازي والأخبار والتاريخ.

- **المحور الثامن: الإخباريون الأوائل ومناهجهم**

يعرض جهود عدد من رواة الأخبار، مثل: كعب الأحبار، وعبيد بن شرية الجرهمي، ودغفل بن حنظلة، ووهب بن منبه، وأبي مخنف، وعوانة بن الحكم، وسيف بن عمر، ونصر بن مزاحم، والمدائني. ويهدف إلى بيان أنواع رواياتهم ومصادرها ودرجة اعتماد المؤرخين عليها، مع ضرورة عدم مساواتهم جميعًا في الثقة والمنهج.

- **المحور التاسع: أثر علم الحديث في نشأة علم التاريخ**

يوضح كيف أسهم علم الحديث في تطوير النقد التاريخي من خلال الإسناد، ودراسة الرواة، والجرح والتعديل، والتحقق من الاتصال والانقطاع. لكنه يبين أيضًا أن الخبر التاريخي لم يخضع دائمًا للصرامة نفسها التي خضع لها الحديث النبوي؛ ولذلك لا بد من فحص السند والمتن معًا.

- **المحور العاشر: كتب السيرة النبوية**

يدرس بدايات التأليف في السيرة، ومن أبرز أعلامها: عروة بن الزبير، والزهري، وعاصم بن عمر بن قتادة، ومحمد بن إسحاق. وتتناول هذه الكتب حياة النبي ﷺ ونسبه ودعوته وهجرته وعلاقاته وغزواته، وتحتاج إلى مقارنة الروايات واختبار أسانيدها ومتونها.

- **المحور الحادي عشر: كتب المغازي والفتوح**

يتناول المؤلفات التي ركزت على غزوات النبي ﷺ والفتوحات الإسلامية، ومن أعلامها: موسى بن عقبة، وأبو إسحاق الفزاري، والواقدي، والبلاذري. وتوفر هذه الكتب تفاصيل عسكرية وجغرافية وسياسية، لكنها قد تتفاوت في الدقة بسبب اعتماد بعضها على الرواية المتعددة أو الأخبار المتعارضة.

- **المحور الثاني عشر: كتب الطبقات**

تبحث كتب الطبقات في جماعات مرتبة بحسب الجيل أو الفئة أو المجال العلمي، مثل: الصحابة، والتابعين، والعلماء، والفقهاء، والأطباء. وتفيد في دراسة التسلسل الزمني والحياة

العلمية والاجتماعية وشبكات التلاميذ والشيوخ، كما تقدم مادة مهمة لدراسة الشخصيات والمؤسسات.

- **المحور الثالث عشر: كتب التراجم**

تختص كتب التراجم بذكر حياة الأفراد وأعمالهم وشيوخهم وتلاميذهم ومؤلفاتهم ووفاتهم. وتمثل مصدرًا مهمًا للتاريخ الثقافي والعلمي، لكنها قد تتأثر بالموقف المذهبي أو بالإعجاب بالشخصية؛ لذلك يجب مقارنة أحكام المؤلفين بعضها ببعض.

- **المحور الرابع عشر: كتب الأنساب**

تعرض أنساب القبائل والأسر والبيوتات، وتفيد في فهم البنية الاجتماعية والسياسية والعلاقات بين الجماعات. غير أن علم الأنساب قد يتأثر بالرغبة في إثبات الشرف أو المكانة؛ ولذلك لا ينبغي استخدامه منفردًا لإثبات الوقائع التاريخية.

- **المحور الخامس عشر: كتب التاريخ المحلي وتاريخ المدن**

تتناول نشأة المدن ومواقعها ومساجدها وأسواقها وعلماءها وأحداثها وأحيائها. وتساعد في دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والعمراني، وتقدم أحيانًا وثائق ونقوشًا وروايات محلية لا توجد في كتب التاريخ العام.

- **المحور السادس عشر: كتب التاريخ العام**

تنقسم إلى كتب حولية ترتب الأحداث حسب السنوات، وكتب موضوعية تعالج موضوعًا أو حقبة أو دولة. وتمتاز الحوليات بوضوح التسلسل الزمني، بينما تسمح الكتب الموضوعية بالتحليل والتركيز، لكن كلا النوعين قد ينقل روايات متعارضة دون ترجيح كافٍ.

- **المحور السابع عشر: منهج مؤرخي القرن الثالث الهجري**

يبحث في مرحلة نضج الكتابة التاريخية، حين توسعت المؤلفات وازدادت عناية المؤرخين بالإسناد والجمع والترتيب والنقد. كما ظهر الاهتمام بالوثائق والرسائل والعلوم المساعدة والجغرافيا والاقتصاد والسياسة، وانتقل التاريخ تدريجيًا من مجرد الرواية إلى التحليل والدراية.

- **المحور الثامن عشر: الوثائق والمخطوطات والنقوش والآثار**

يبرز أهمية الوثائق الرسمية، مثل: الرسائل، والسجلات، والمعاهدات، والأوامر القضائية والمالية. كما يوضح قيمة المخطوطات (خاصة غير المحققة)، والنقوش، والعملات، والآثار باعتبارها أدلة مستقلة أو مكمّلة للنصوص. ويشدد على فحص أصالة الوثيقة وحالتها وسياقها وتاريخها.

- **المحور التاسع عشر: نقد المصادر وملكة المؤرخ**

يؤكد أن المؤرخ لا يجوز أن يصدق كل ما يقرأ أو يرفضه بلا دليل. ويشمل النقد الخارجي فحص زمن النص ومؤلفه وأصالته، بينما يشمل النقد الداخلي تحليل اللغة والمضمون والهدف والتحيز وإمكان وقوع الحدث. والنتيجة لا تكون يقينًا مطلقًا، بل حكمًا تاريخيًا مدعومًا بالحجج.

- **المحور العشرون: الاتجاهات الحديثة في تقييم المصادر**

يعرض الاتجاه المتشكك الذي يطعن في كثير من الروايات، والاتجاه المدافع الذي يثق بالتراث، والاتجاه المعتدل الذي يوازن بين النقد والإفادة. وتفضل الدراسة الاتجاه الثالث؛ لأنه يستفيد من الروايات مع إخضاعها للمقارنة بالنصوص الأخرى والأدلة المادية والسياق التاريخي.

- **الخاتمة العامة:** تنتهي الدراسة إلى أن مصادر التاريخ العربي–الإسلامي واسعة ومتنوعة، لكنها ليست متساوية في القيمة ولا خالية من التحيز أو الخطأ. والمنهج العلمي السليم لا يقوم على القبول المطلق ولا على الشك المطلق، بل على جمع أكبر قدر ممكن من الأدلة، ونقدها، ومقارنتها، ثم بناء تفسير تاريخي متدرج بحسب قوة القرائن.

الدراسة الثانية
المصادر غير العربية للتاريخ العربي والإسلامي | د. خضر عيد السرحان

الدكتور خضر عيد مفلح السرحان

- **الرتبة الأكاديمية:** أستاذ مشارك في التاريخ الإسلامي والحضارة الفكرية والسياسية.
- **المؤسسة الحالية:** جامعة آل البيت – المملكة الأردنية الهاشمية.
- **المهام والمناصب:** رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت، وعقيد متقاعد من القوات المسلحة الأردنية.
- **المؤهلات العلمية:**
  - درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي – جامعة اليرموك (الأردن).
  - درجة الدكتوراه في التاريخ الغربي الوسيط – جامعة منوبة (تونس).
- **الاهتمامات البحثية:**
  - التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية.
  - الفكر السياسي الإسلامي ونظم الحكم.
  - دراسات الأنا والآخر، والتاريخ العسكري والتحليلي (مثل دراسات العصرين الأيوبي والمملوكي وصراعات الهيمنة التاريخية).
- **الإنتاج العلمي والنشاط الأكاديمي:**
  - **المؤلفات والكتب:** له عدد من الكتب المنشورة، منها: (*البلدان الأردنية من معجم البلدان "جند الأردن"، دمشق من خلال كتب الرحلات، دراسة في الفكر السياسي الإسلامي: نظام السلطنة وولاية العهد، مأساة أقلية: شعب الموريسكيين*).
  - **الأبحاث:** نشر العديد من الأبحاث العلمية المحكّمة في مجلات عربية ودولية متخصصة في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي، والحروب الصليبية، وتاريخ الأندلس والمشرق الإسلامي.
  - **التحكيم والمشاركات:** محكّم معتمد للعديد من الأبحاث والدراسات العلمية، ومشارك فاعل في مؤتمرات وندوات دولية ومحلية بأوراق عمل وأبحاث محكّمة في مجالات التاريخ والتراث والفكر الإسلامي.

الملخص

تستهدف هذه الدراسة معالجة إشكالية التعامل المصدري مع الوثائق والمدونات غير العربية المعاصرة للقرون الهجرية الثلاثة الأولى، عبر تفكيك المفهوم وتصنيف الحقول، وبناء مقياس إجرائي معياري لتقويم الرواية التاريخية.

وتنطلق مشكلة البحث من سيادة ثنائية حدية غير نقدية في الدراسات التاريخية؛ تتراوح بين الانبهار بالمعاصرة الزمنية للمصادر الأجنبية ومنحها حجية مطلقة، وبين الإسقاط المعرفي الشامل لها بدعوى العداء العقدي والتحيز الأيديولوجي، وكلاهما حكمٌ على "الصنف الإجمالي" لا على "المتن المفرد".

واعتمد البحث منهج النقد المصدري المقارن القائم على: تفكيك سلسلة النقل من المخطوط إلى الطبعة، والتمييز الصارم بين المعطى الإجرائي المادي والإطار التفسيري اللاهوتي، وضبط شروط التحقق المتقاطع المستقل.

وقدم البحث أداة تقويمية سباعية المعايير تُقرأ بطاقةً تشخيصية نوعية. وأظهرت النتائج أن لغة التدوين ليست معياراً تصنيفياً حاكماً بل البيئة الثقافية والمؤسسية الحاضنة، وأن الوثائق البردية تمثل مرتبة توثيقية مستقلة لكونها نتاج عمل إداري وظيفي لا خطابات إخبارية موجهة، كما ثبت استقرائياً أن طبيعة الخطاب الخارجي تتحدد بالتموضع الجيوسياسي لكاتب النص وموقعه من السلطة الحاكمة لا بمجرد انتمائه المذهبي.

محاور الدراسة

المحور الأول: المقدمة والخلفية النظرية

يبيّن البحث أهمية المصادر غير العربية في دراسة نشأة المجتمع العربي–الإسلامي خلال القرون الهجرية الثلاثة الأولى، بسبب معاصرة عدد منها للأحداث وتنوع البيئات التي أنتجتها. لكنه يؤكد أن المعاصرة الزمنية لا تمنح المصدر موثوقية مطلقة؛ فقد يتأثر الكاتب بالصدمة السياسية، أو الانتماء الديني، أو موقعه من السلطة، كما قد تكون الوثيقة الإدارية محدودة بما تقتضيه وظيفتها العملية.

المحور الثاني: إشكالية البحث

تتمثل المشكلة في وجود موقفين متطرفين من المصادر غير العربية؛ أولهما: قبولها لمجرد كونها أجنبية ومعاصرة، وثانيهما: رفضها الشامل بدعوى العداء الديني أو التحيز الأيديولوجي.

وينتقد البحث الحكم على المصدر باعتباره صنفًا عامًا، ويدعو إلى فحص كل نص منفردًا، وتحليل ظروف إنتاجه، ومضمونه، وسلسلة انتقاله، ومدى استقلاله عن النصوص الأخرى.

المحور الثالث: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

- ضبط مفهوم المصدر غير العربي وتحديد الحالات الواقعة في المنطقة الرمادية.
- تصنيف الحقول اللغوية والثقافية التي أنتجت هذه المصادر ونقد نماذجها.
- بناء مقياس إجرائي سباعي لتقويم الرواية التاريخية.
- وضع بروتوكول توثيقي يعتمد الطبعات النقدية ويمنع الإحالات غير الدقيقة أو غير القابلة للتحقق.

المحور الرابع: الدراسات السابقة والفجوة المعرفية

يعرض البحث اتجاهات أساسية في دراسة المصادر غير العربية:

- الاتجاه التنقيحي الاستبدالي: حاول إحلال المصادر الأجنبية محل الرواية الإسلامية.
- الاتجاه المسحي الشامل: قدم جردًا واسعًا للمصادر وأعاد بناء بعض النصوص المفقودة.
- الاتجاه التقويمي التراتبي: رتّب الشهادات بحسب قربها من الحدث ومراكز القرار.
- الاتجاه السياقي الوظيفي: ركز على وظيفة النص داخل الجماعات الدينية والسياسية.

ويرى البحث أن الفجوة الأساسية تتمثل في غياب مقياس إجرائي واضح يفصل بين المعطيات المادية التي يقدمها النص وبين تفسيراته اللاهوتية أو الأيديولوجية، ويقوّم الوثيقة المفردة دون الوقوع في القبول أو الرفض الجماعي.

المحور الخامس: التأصيل المفاهيمي للمصدر غير العربي

يعرّف البحث المصدر غير العربي بأنه كل نص مدوّن يتناول أحداث العرب أو المسلمين في القرون الثلاثة الأولى للهجرة، وصدر عن بيئة ثقافية أو كنسية أو سياسية غير إسلامية، بغض النظر عن اللغة التي كُتب بها النص.

ويؤكد أن البيئة الثقافية والمؤسسية أهم من اللغة وحدها؛ فقد يكون النص مكتوبًا بالعربية، لكنه صادر عن بيئة كنسية قبطية أو سريانية، فيدخل ضمن المصادر غير العربية من حيث الوسط المنتج له. وفي المقابل، قد يكون النص مكتوبًا بالفارسية أو التركية، لكنه صادر داخل النظام المعرفي والسياسي الإسلامي، فلا يُعامل باعتباره مصدرًا غير عربي بالمعنى الإجرائي المقصود.

المحور السادس: الحالات الحدودية والبرديات ثنائية اللغة

يتناول البحث البرديات التي تجمع بين لغتين، مثل اليونانية والعربية، وخاصة الوثائق الإدارية الصادرة عن دواوين الدولة الإسلامية. ويقترح تصنيفها باعتبارها وثائق عمل رسمية،

مع تفكيك عناصرها: الأمر الإداري الصادر عن السلطة، والترجمة أو الصياغة التي أنجزها الكاتب المحلي.

والهدف من ذلك هو عدم الخلط بين لغة الوثيقة وبين البيئة السياسية والمؤسسية التي أنتجتها، وعدم اعتبار استعمال لغة أجنبية دليلًا كافيًا على أن الوثيقة تنتمي إلى خطاب ديني أو سياسي غير إسلامي.

المحور السابع: مقياس التقويم الإجرائي السباعي

يقدم البحث مقياسًا لتقويم النصوص التاريخية، ويتكون من سبعة معايير مترابطة:

1. **المسافة الزمنية :**يقيس الفارق بين وقوع الحدث وتدوينه الفعلي. ويشدد البحث على ضرورة اعتماد تاريخ المخطوط أو أقدم شاهد نصي ثابت، لا الاكتفاء بتاريخ وفاة المؤلف أو التاريخ التقريبي لنسبة الكتاب إليه.
2. **المسافة المكانية :**تبحث في قرب الكاتب من مكان الحدث، وهل عاينه مباشرة أم نقله عن وسائط شفوية أو مكتوبة. ويؤكد البحث أن القرب الجغرافي مؤشر مساعد، لكنه لا يثبت المعاينة المباشرة وحده.
3. **موقع الكاتب من السلطة :**يفحص علاقة الكاتب بالسلطة الحاكمة: هل كان موظفًا داخل الإدارة، أم رجل دين خاضعًا لها، أم محاربًا على الحدود، أم مراقبًا خارجيًا؟ ويساعد هذا المعيار في تحديد نوع المعلومات التي يمكن أن يكون الكاتب أكثر دقة فيها، ونوع التحيز المحتمل في خطابه.
4. **غرض التدوين :**يميّز بين الوثيقة الإدارية العملية، والسرد التاريخي، والخطاب الجدلي أو اللاهوتي. ويمنح البحث الوثائق الإدارية وزنًا خاصًا في المعلومات الإجرائية؛ لأنها لم تُكتب أساسًا لإقناع القارئ أو صناعة صورة تاريخية، وإن كانت تظل محدودة بالمجال الذي أنشئت من أجله.
5. **سلامة سلسلة الانتقال :**يدرس عدد الوسائط اللغوية والنسخية التي تفصل بين النص الأصلي والطبعة الحديثة. فكل ترجمة أو إعادة صياغة أو طبقة نسخية قد تؤثر في المصطلحات والتفاصيل، مع إمكان بقاء الهيكل العام للخبر محفوظًا.
6. **استقلال الشهادة :**يتحقق مما إذا كان النص مستقلًا فعلًا، أم أنه يعتمد على مصدر وسيط مشترك مع نصوص أخرى. فالتوافق بين روايتين لا يعني بالضرورة تعدد الشهادات؛ فقد تكون الروايتان منقولتين عن أصل واحد مفقود.
7. **حالة النشر والتحقيق :**يفحص جودة الطبعة المستخدمة: هل هي طبعة نقدية قائمة على مخطوطات متعددة، أم طبعة تجارية، أم ترجمة مجهولة الأصل؟ ويعد هذا المعيار أساسيًا لتحديد مدى صلاحية النص للاستشهاد العلمي.

المحور الثامن: معيار الإحراج ودوره في التقويم

يدمج البحث معيار الإحراج ضمن معيار غرض التدوين؛ فإذا تضمّن النص معلومة مادية تخدم خصم الكاتب أو تناقض أطروحته الدينية، فقد تكون هذه المعلومة أقرب إلى الصدق؛ لأن الكاتب لا يملك دافعًا واضحًا لاختلاقها لصالح خصمه.

لكن البحث يحذر من استخدام هذا المعيار بصورة آلية؛ إذ يجب أولًا إثبات طبيعة الخطاب وغرضه وسياق المتلقي، حتى لا يتحول معيار الإحراج إلى استنتاج دائري غير منضبط.

المحور التاسع: الحقل السرياني

يعد الحقل السرياني من أهم الحقول غير العربية، بسبب قرب عدد من نصوصه من الأحداث وصدورها عن جماعات عاشت في مناطق خاضعة للحكم الإسلامي أو متاخمة له. وتضم مادته الرسائل الكنسية، والحوليات، والتواريخ المحلية، والنصوص التي تصف التحولات السياسية والإدارية والضريبية.

وتكمن قيمته في الجمع بين المعاصرة الزمنية والقرب الجغرافي، مع ضرورة الانتباه إلى الغرض الكنسي أو اللاهوتي للنص، وإلى احتمال اعتماد بعض المؤلفات المتأخرة على مصادر أقدم مفقودة.

المحور العاشر: الحقل الأرمني

يمثل الحقل الأرمني شهادات صادرة عن منطقة استراتيجية على تخوم الإمبراطوريتين الإسلامية والبيزنطية. وتفيد هذه النصوص في دراسة الفتوحات والسياسات الأموية والعلاقات في القوقاز.

وتتطلب قراءتها مراعاة موقع الكاتب الحدودي، إذ قد يكون قريبًا من الأحداث أو من آثارها السياسية والعسكرية، لكنه قد يعيد تفسيرها من منظور جماعته الدينية أو مصالح المنطقة التي ينتمي إليها.

المحور الحادي عشر: الحقل القبطي والبرديات المصرية

يشمل هذا المحور الحوليات القبطية وتواريخ بطاركة الإسكندرية، إضافة إلى البرديات الإدارية المكتشفة في مصر. وتساعد الحوليات في دراسة فتح مصر والعلاقات بين السلطة الإسلامية والكنيسة والمجتمع المحلي.

أما البرديات فتتميز بطبيعتها الإدارية المباشرة، مثل السجلات والمراسلات والضرائب والأوامر، ولذلك تمثل طبقة توثيقية مستقلة. غير أن قيمتها لا تتجاوز عادة المجال الذي أنشئت من أجله؛ فهي دقيقة في الإجراء الإداري، لكنها لا تقدم بالضرورة تفسيرًا شاملًا للحدث السياسي.

المحور الثاني عشر: الحقل اليوناني البيزنطي

يمثل هذا الحقل صوتًا صادرًا غالبًا عن الإمبراطورية البيزنطية ومؤسساتها الدينية والسياسية. وتفيد نصوصه في دراسة الصراع العسكري والسياسي بين البيزنطيين والمسلمين، لكنها قد تصف المسلمين من خلال خطاب إمبراطوري أو لاهوتي يرى فيهم خصمًا دينيًا وسياسيًا.

لذلك ينبغي التمييز بين المعلومات العملية التي يقدمها النص، مثل أسماء الحكام أو تحركات الجيوش، وبين اللغة التفسيرية التي تستخدم مفردات دينية أو رمزية لتصوير الفتوحات والأحداث.

المحور الثالث عشر: الحقل اللاتيني

يتناول النصوص اللاتينية التي نقلت أخبار الفتوحات الإسلامية في بلاد الشام وشمال إفريقيا والأندلس، والعلاقات مع القوى الأوروبية. وتكمن فائدتها في أنها تقدم زاوية جغرافية وسياسية مختلفة عن المصادر الشرقية.

لكن بُعد بعض المؤلفين عن مناطق الأحداث، واعتمادهم أحيانًا على روايات منقولة، يفرضان فحص المسافة الزمنية والمكانية، والتأكد من أن النص لا يخلط بين أحداث أو جماعات مختلفة.

المحور الرابع عشر: الحقل الإيراني الفهلوي

يتناول البحث النصوص الفهلوية المرتبطة بالبيئة الزرادشتية وبمرحلة سقوط الدولة الساسانية وما بعدها. وتفيد هذه النصوص في فهم الذاكرة الثقافية والدينية الإيرانية تجاه التحول السياسي الكبير.

غير أن المادة الفهلوية غالبًا ما تكون محدودة ومشحونة بالتفسير الديني أو الأخروي، ولذلك لا تستخدم منفردة لإعادة بناء الأحداث، بل تقارن مع الوثائق العربية والسريانية والبيزنطية والأثرية.

المحور الخامس عشر: الحقل الصيني

يمثل الحقل الصيني شهادة بعيدة جغرافيًا عن الصراعات الدينية والسياسية في الشرق الأدنى، ولذلك قد يقدم أوصافًا أكثر حيادًا لبعض جوانب المجتمع الإسلامي. وتشمل مادته حوليات الدولة، ومذكرات الرحالة، وشهادات الأسرى والموظفين.

وتبرز قيمة هذه المصادر في تقديم معلومات عن المدن والأسواق والصناعات والعادات، لكن بعدها الجغرافي واختلاف نظام الأسماء والمصطلحات يفرضان الحذر في تحديد الأشخاص والأماكن وربط الأخبار بالأحداث المعروفة.

المحور السادس عشر: تطبيق المقياس على النماذج المختارة

يطبق البحث المقياس السباعي على أربعة نماذج تمثل بيئات مختلفة: رسائل إيشوعيهب السريانية، وحولية يوحنا النقيوسي القبطية، وتاريخ ثيوفانيس البيزنطي، وشهادة دو هوان الصينية.

ويسمح التطبيق بالمقارنة بين النصوص من حيث قربها الزمني والمكاني، وموقع مؤلفيها من السلطة، وغرض التدوين، وسلامة النقل، واستقلال الشهادة، وجودة التحقيق. وبذلك لا يُحكم على الحقول الأربعة حكمًا عامًا، بل تُقوّم كل شهادة بحسب خصائصها الفعلية.

المحور السابع عشر: تحليل الخطاب وصناعة صورة العرب والمسلمين

يظهر التحليل أن صورة العرب والمسلمين لا تتحدد بالانتماء الديني وحده، بل تتأثر بدرجة كبيرة بموقع الكاتب من السلطة وبالبيئة الجيوسياسية التي يعيش فيها. فالكاتب المسيحي الخاضع للحكم الإسلامي قد يقدم وصفًا إداريًا واقعيًا، بينما قد يصور الكاتب المنتمي إلى بلاط معادٍ السلطة الجديدة بلغة دينية صدامية.

ويقدم البحث مثالًا ثالثًا في الشهادة الصينية التي تركز على الأسواق والصناعات والطعام ونمط الحياة، دون حمولة لاهوتية واضحة. ومن ثم يخلص إلى أن الموقع السياسي والجغرافي للكاتب متغير رئيسي في صناعة صورة الآخر.

المحور الثامن عشر: النتائج المركزية

يخلص البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- وحدة التقويم الحقيقية هي النص المفرد، لا الحقل اللغوي أو الديني بأكمله.
- البيئة الثقافية والمؤسسية أهم من لغة التدوين في تصنيف المصدر.
- البرديات الإدارية تمثل مرتبة توثيقية مستقلة، مع اقتصار حجيتها على مجالها الوظيفي.
- توافق النصوص لا يثبت استقلالها إذا كانت تعتمد على أصل مشترك مفقود.
- النصوص التراكمية يمكن أن تكتسب قيمة تاريخية إذا أمكن تفكيك طبقاتها ونسبها.
- الموقع الجيوسياسي للكاتب يؤثر في خطابه أكثر من الانتماء العقدي المجرد.

المحور التاسع عشر: التوصيات المنهجية

يقترح البحث عددًا من التوصيات العملية:

- إدخال دراسة اللغات القديمة والفيلولوجيا، ولا سيما السريانية واليونانية والقبطية، في برامج الدراسات التاريخية العليا.
- إعداد مختارات نصية محققة تجمع النص الأصلي والترجمة العربية والتعليق النقدي.
- اعتماد بطاقة التقويم السباعية في البحوث والمقالات العلمية.

- منع الإحالات العامة التي لا تذكر الطبعة والجزء والصفحة أو لا يمكن التحقق منها.
- تدريب الباحثين على التمييز بين المعطى المادي والتفسير اللاهوتي أو الأيديولوجي.

المحور العشرون: الخلاصة المنهجية

تؤكد الدراسة أن المصادر غير العربية عنصر أساسي في دراسة التاريخ العربي–الإسلامي المبكر، لكنها لا تصلح للاستخدام الانتقائي أو التعميمي. فالمنهج السليم يقوم على تفكيك النص، ومعرفة بيئته، وفحص زمنه ومكانه وغرضه وسلسلة انتقاله، ثم مقارنته بشهادات مستقلة وأدلة مادية.

وبذلك تتحول المصادر غير العربية من مادة تُقبل أو تُرفض بصورة جماعية إلى شهادات تاريخية متفاوتة القيمة، يمكن الإفادة منها بدرجات مختلفة وفق قوة الأدلة المحيطة بكل نص.

الدراسة الثالثة
المصادر الآثارية للتاريخ العربي والإسلامي | د. خالد اليماني

الدكتور خالد أحمد اليماني

- **الرتبة والمناصب الأكاديمية:** محاضر في كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة إدلب.
- **المؤهلات العلمية:** درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي (تخصص: الآثار الإسلامية) – جامعة إدلب.
- **الاهتمامات والنشاط البحثي:** باحث أكاديمي متخصص في مجالات التاريخ والآثار الإسلامية.
- **الإنتاج العلمي والنشاط الأكاديمي:** نشر العديد من الأبحاث والدراسات العلمية المحكّمة في مجلات ودوريات أكاديمية متخصصة.

الملخص

يتناول هذا البحث دور المصادر الأثرية في دراسة التاريخ العربي والإسلامي، من خلال تحديد مفهوم المصدر الأثري وبيان خصوصيته في مقابل الوثيقة المكتوبة والقرينة التاريخية، إلى جانب توضيح دور الأدلة المادية في البحث التاريخي، كما يعرض البحث عدداً من المقتنيات والشواهد الأثرية، التي يمكن الإفادة منها في دراسة الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والعمرانية والحضارية للمجتمعات العربية والإسلامية.

اعتمد البحث على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة نماذج مختارة من المقتنيات والشواهد الأثرية، وتحليل ما تتضمنه من دلالات تاريخية، ثم تحديد دوراها ومكانتها في دراسة جوانب من الحضارة العربية والإسلامية، وشمل ذلك نماذج من الأدوات المرتبطة بالحياة اليومية والنشاط الاقتصادي والإدارة والحرب، والشواهد العمرانية والقبور والأنصاب والنقوش الكتابية، والرقوق والبرديات، والمسكوكات وغيرها من الأدلة المادية.

خلص البحث إلى أن المصادر الأثرية تمثل جانباً أساسياً من الأدلة المستخدمة في دراسة التاريخ العربي والإسلامي، إذ تتيح قراءة الماضي من خلال شواهد مادية ارتبطت مباشرة بالأفراد والمؤسسات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وغيرها.

كما تبين أن القيمة التاريخية لهذه المصادر لا تتحدد بمجرد وجودها المادي، وإنما تتضح من خلال دراستها في سياقها الزمني والمكاني، ومقارنتها بالمصادر المكتوبة وتحليل ما بينها من اتفاق أو اختلاف؛ ومن ثم، فإن الإفادة المتكاملة من المصادر الأثرية والمصادر المكتوبة تسهم

في توسيع نطاق المعرفة التاريخية، وتساعد على إعادة بناء جوانب من تاريخ المجتمعات العربية والإسلامية قد لا تكشف عنها المصادر التقليدية بصورة كافية.

محاور الدراسة

المحور الأول: المقدمة والخلفية العامة

يعرّف البحث بالمصادر الأثرية بوصفها شواهد مادية خلفها الإنسان، مثل: المباني، والنقوش، والمسكوكات، والمخطوطات، والأدوات، واللقى. وتنبع أهميتها من أنها تكشف جوانب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، ودينية، وعمرانية، وفنية قد لا تظهر بوضوح في المصادر المكتوبة.

كما يوضح البحث أن الأدلة الأثرية لا تقتصر على قيمتها الفنية أو الجمالية، بل يمكن أن تسهم في التعرف إلى الأحداث، والشخصيات، والمؤسسات، والأنشطة المختلفة، وأن تؤكد بعض الروايات المكتوبة أو تستكملها أو تدفع الباحث إلى إعادة النظر فيها.

المحور الثاني: منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، مع الإفادة من المنهج المقارن عند دراسة النماذج الأثرية. وتقوم المنهجية على حصر أنواع المصادر الأثرية وتصنيفها، ثم عرض نماذج مختارة وتحليل مادتها وخصائصها ووظيفتها ودلالاتها التاريخية.

وروعي في اختيار النماذج تنوعها من حيث العصور والمناطق والموضوعات، بحيث تمثل جوانب سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وعمرانية وثقافية، مع مقارنتها بالمصادر التاريخية المكتوبة.

المحور الثالث: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في إبراز القيمة العلمية للمصادر الأثرية في كتابة التاريخ العربي والإسلامي، وفي بيان قدرتها على تقديم أدلة مادية مرتبطة بالأفراد والمؤسسات والأنشطة والبيئات التاريخية.

كما تبرز أهمية الجمع بين الأثر والمصدر المكتوب؛ فالأثر قد يؤكد رواية، أو يكشف نقصًا فيها، أو يقدم معلومات لا تذكرها المصادر التقليدية، مما يؤدي إلى بناء صورة أوسع وأكثر توازنًا عن الماضي.

المحور الرابع: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد مفهوم المصدر الأثري وبيان خصائصه.
- التمييز بين الأثر المادي والوثيقة المكتوبة والقرينة التاريخية.

- تصنيف أبرز أنواع المصادر والمقتنيات الأثرية.
- عرض نماذج أثرية متنوعة وبيان أماكن حفظها وقيمتها التوثيقية.
- تحديد أنواع المعلومات التاريخية التي يمكن استخلاصها من الآثار.
- بيان دور الأدلة الأثرية في فحص الروايات المكتوبة وتصحيحها واستكمالها.
- توضيح أهمية التكامل بين المصادر الأثرية والمصادر المكتوبة.
- إبراز القيمة العلمية والحضارية للمقتنيات الأثرية.

المحور الخامس: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تنطلق الإشكالية من ملاحظة أن المصادر المكتوبة تحظى غالبًا بعناية أكبر من الشواهد الأثرية، مع أن الأدلة المادية قد تكون أكثر قربًا من الحدث أو البيئة التي نشأت فيها.

وتتمحور الدراسة حول السؤال الرئيس: ما القيمة التاريخية للمصادر الأثرية، وما مدى إسهامها في دراسة التاريخ العربي والإسلامي واستكمال ما تقدمه المصادر المكتوبة؟

ويتفرع عن ذلك عدد من الأسئلة، منها: ما المقصود بالمصدر الأثري؟ وما أنواعه؟ وما المعلومات التي يمكن استخلاصها منه؟ وكيف يوظف في البحث التاريخي؟ وإلى أي مدى يمكن أن يؤكد الروايات المكتوبة أو يستكملها أو يراجعها؟

المحور السادس: مفهوم المصدر الأثري

المصدر الأثري هو كل شاهد مادي ثابت أو منقول خلفه الإنسان في الماضي، ويمكن من خلال فحصه وتحليله استخلاص معلومات تسهم في إعادة بناء جانب من جوانب التاريخ.

ولا تتحدد قيمة الأثر بوجوده المادي فقط، بل بما يكشفه من خلال مادته وشكله ووظيفته وموقعه وسياقه الزمني والأثري. فقد يقدم المبنى معلومات عن التخطيط والوظيفة، وتكشف العملة عن الحاكم والاقتصاد، ويقدم القبر معلومات عن الاسم والنسب والمكانة الاجتماعية.

المحور السابع: التمييز بين الأثر والوثيقة والقرينة

1. **الأثر المادي :**هو كل ما خلفه الإنسان من مبانٍ، وأدوات، وأوانٍ، وأسلحة، ومسكوكات، ونقوش، وعناصر فنية. ويمكن دراسة مادته، وتقنية صنعه، وشكله، وموقعه، ووظيفته، حتى لو لم يحمل نصًا مكتوبًا.
2. **الوثيقة المكتوبة :**هي نص مدوّن على الورق، أو البردي، أو الرق، أو الحجر، أو الخشب، أو المعدن، وقد يكون رسميًا أو خاصًا، إداريًا أو اقتصاديًا أو دينيًا أو اجتماعيًا. وتحتاج الوثيقة إلى النقد الخارجي والداخلي قبل اعتماد معلوماتها.
3. **القرينة التاريخية :**هي دلالة غير مباشرة يستخلصها الباحث من أثر أو وثيقة أو مجموعة من الأدلة. فالعثور على نقود تحمل اسم حاكم في منطقة ما قد يكون قرينة على وصول نفوذه إليها، لكنه لا يثبت وحده طبيعة هذا النفوذ أو مداه.

4. **العلاقة بين المفاهيم الثلاثة :**قد يجتمع أكثر من وصف في شاهد واحد؛ فالنقش على مبنى أثري أثر مادي، وهو وثيقة مكتوبة من حيث النص، وقد يصبح قرينة عند استخدامه للاستدلال على تاريخ البناء أو الجهة التي أمرت به.

المحور الثامن: مكانة المصدر الأثري في المنهج التاريخي

يمثل المصدر الأثري عنصرًا مهمًا في المنهج التاريخي؛ لأنه يقدم دليلًا مستقلًا يمكن أن يؤكد المعلومات المكتوبة أو يراجعها أو يستكملها، ولا سيما في الفترات التي تقل فيها الروايات أو تتعارض.

لكن الأثر ليس محايدًا دائمًا؛ فالنقوش الرسمية والمباني التذكارية والمسكوكات قد تكون مرتبطة بالدعاية السياسية أو الدينية؛ لذلك يجب دراسة الجهة التي أنشأته، ووظيفته، ومادته، وموقعه، وتاريخه، ومضمونه قبل استخلاص نتائجه.

المحور التاسع: النقوش الكتابية على الصخور والمباني

تضم النقوش الكتابية الآيات والأدعية والألقاب والمراسيم وتواريخ إنشاء المباني وتجديدها. وتوثق هذه النقوش أسماء الحكام والمنشئين والمسؤولين، وتقدم معلومات عن الإدارة والدين والعمارة والسياسة.

كما تساعد في دراسة تطور الخط العربي (من الخطوط المبكرة والكوفي إلى الثلث والنسخ)، وتكشف عن تطور الزخرفة والكتابة المعمارية.

نماذج النقوش:

- **نقوش جبل الأقرع شمال العلا:** تضم عددًا كبيرًا من النقوش الإسلامية المبكرة، وتفيد في دراسة طريق الحج والأسماء والعبارات الدينية وانتشار الكتابة العربية.
- **نقوش جامع أحمد بن طولون:** توثق تاريخ بناء الجامع وتطور الخط الكوفي والعمارة الدينية في العصر الطولوني.
- **نقش جامع إسماعيل آغا في دركوش:** يتضمن مرسومًا بإلغاء الضرائب، ويفيد في دراسة الإدارة والضرائب والعمران في العصر المملوكي.

المحور العاشر: الرقوق والمصاحف المبكرة

الرقوق جلود مهيأة للكتابة، استخدمت في كتابة المصاحف والوثائق والرسائل. وتكمن قيمتها في أنها تقدم شواهد مادية على تاريخ تدوين النصوص، وتطور الخط العربي، وانتشار الكتابة في المجتمعات الإسلامية.

نماذج الرقوق:

- **الرقوق القرآنية المكتشفة في الجامع الكبير بصنعاء:** تساعد في دراسة المصاحف المبكرة وطرق كتابة النص القرآني وتزيينه وتاريخ الكتابة في اليمن.
- **مصحف صنعاء المعروف بالطرس:** يضم طبقتين من الكتابة، ويتيح دراسة إعادة استخدام الرقوق وتطور المصاحف والكتابة القرآنية في صدر الإسلام.

المحور الحادي عشر: البرديات والمراسلات

كانت البرديات (ولا سيما في مصر) وسيلة مهمة لتدوين المراسلات الرسمية، والضرائب، والعقود، والمعاملات، وأعمال الإدارة. وتمتاز بأنها وثائق معاصرة للأحداث، وتكشف تفاصيل الحياة اليومية ونظم الجباية والموظفين والولاة.

برديات قرة بن شريك :تمثل برديات والي مصر قرة بن شريك نماذج مهمة للوثائق الإدارية في العصر الأموي، إذ تتضمن أوامر ومراسلات تتعلق بالضرائب والخراج وشؤون الإدارة. وتفيد هذه البرديات في دراسة علاقة الوالي بالعمال والسكان، وإجراءات تحصيل الموارد، وتنظيم الجهاز الإداري والمالي في مصر خلال العصر الأموي.

المحور الثاني عشر: المسكوكات الإسلامية

لم تكن النقود وسيلة للتبادل فقط، بل حملت أسماء الحكام وألقابهم وتواريخ الضرب وأماكنه والعبارات الدينية والرموز؛ لذلك تعد وثائق مادية مؤرخة تساعد في تحديد فترات الحكم، ومراكز النفوذ، ودور الضرب، والسياسة النقدية.

كما تكشف المسكوكات عن العلاقات التجارية والتوجهات الدينية والسياسية، وتقدم معلومات عن تطور الخط العربي والفنون المرتبطة بالكتابة على العملة.

نماذج المسكوكات:

- **الدينار الأموي في عهد عبد الملك بن مروان:** يوثق تعريب النقود، والانتقال إلى عملة إسلامية مستقلة، وتوحيد النظام النقدي.
- **الدينار العباسي في عهد هارون الرشيد:** يبرز أسماء الخليفة وألقابه، ومكان الضرب وتاريخه، والعبارات الدينية.
- **الدينار الفاطمي في عهد المعز لدين الله:** يوضح توظيف العملة في التعبير عن هوية الدولة ومذهبها وانتشار نفوذها.

المحور الثالث عشر: المقتنيات المرتبطة بالحياة اليومية

تشمل الأواني الفخارية والزجاجية، وأدوات الطبخ والإضاءة، والمنسوجات، وأدوات الغزل، والأدوات المنزلية. وتكشف هذه اللقى عن أنماط المعيشة، والحرف، والإنتاج، والتبادل التجاري.

وتقدم مكتشفات الفسطاط مثالًا مهمًا؛ إذ تكشف الخزفيات عن تطور التزجيج والزخرفة، وتظهر المكتشفات الزجاجية في الفسطاط وسامراء ونيسابور تنوع تقنيات صناعة الزجاج وتبادل المنتجات بين الأقاليم.

ومن النماذج أيضًا الأوزان الزجاجية التي تفيد في دراسة المعاملات، والمنسوجات التي تكشف عن أنواع الأقمشة ومراكز إنتاجها، والمصابيح المملوكية التي توضح تقنيات صناعة الزجاج وصلتها بالمساجد والمدارس والخانقاهات.

المحور الرابع عشر: المقتنيات المرتبطة بالاقتصاد

تضم الأوزان، والمكاييل، والأدوات الزراعية والحرفية، وبقايا الأسواق ومراكز الصناعات. وتفيد هذه المواد في معرفة معايير البيع والشراء، ونظم ضبط الأسواق، وتطور الإنتاج والحرف.

ومن أمثلتها: الأوزان الزجاجية في الفسطاط، وأقراص المغازل التي تكشف عن صناعة الغزل والنسيج، وأدوات صناعة الزجاج التي تبين تقنيات الإنتاج، وتخصص الحرفيين، وانتقال المهارات بين الأقاليم.

المحور الخامس عشر: المقتنيات المرتبطة بالإدارة

تشمل البرديات، والأختام، والعقود، والسجلات، والوثائق القانونية. وتقدم معلومات عن الدواوين والجباية والرواتب والمراسلات وتوثيق المعاملات، كما تساعد في معرفة الموظفين والحكام والجهات الإدارية.

وتكشف العقود (مثل عقود البيع والزواج والوقف) عن تنظيم الملكية والحقوق والالتزامات والنظام الاجتماعي. كما يمكن للأختام الرسمية أن تساعد في التحقق من هوية الوثيقة والجهة التي أصدرتها.

ومن النماذج: ختم رصاصي يحمل اسم الخليفة المعتضد، وفرمان السلطان واجد علي شاه الذي يوضح أساليب إصدار الوثائق الرسمية وتوثيقها في الهند الإسلامية.

المحور السادس عشر: المقتنيات المرتبطة بالحرب

تشمل السيوف، والدروع، والخوذ، والرماح، والنبال، وغيرها من الأسلحة. وتكشف عن تطور التسليح، ووسائل الحماية، وتقنيات صناعة المعادن، كما تساعد في دراسة المؤسسة العسكرية، والعلاقات السياسية، والتأثيرات الفنية بين الأقاليم.

نماذج الأسلحة:

- **سيف السلطان الملك الظاهر بيبرس:** يربط السلاح بالسلطة السياسية، ويكشف عن استمرار استخدام القطع السلطانية وإعادة زخرفتها.
- **سيف السلطان طومان باي:** يحمل اسم السلطان وألقابه، ويفيد في دراسة السلطة المملوكية وصناعة الأسلحة والكتابة على المعادن.
- **السيف العثماني من بلاط سليمان القانوني:** يوضح المستوى الفني للصناعات المعدنية والرمزية السلطانية للسلاح.
- **الخوذ والدروع الإسلامية:** تكشف عن وسائل الحماية، وأساليب القتال، والتقنيات العسكرية، والزخارف المرتبطة بالحكام.

المحور السابع عشر: الشواهد العمرانية والمنشآت

تشمل المساجد، والقصور، والأسواق، والقلاع، والأسوار، والمنشآت المائية، والطرق. وتكشف عن التخطيط، والوظيفة، ومواد البناء، وأساليب التحصين، وتطور المدن، وأولويات المجتمع.

ومن الأمثلة: أسوار القاهرة الفاطمية وأبوابها التي توضح التخطيط الدفاعي، وقلعة حلب التي تكشف تطور التحصينات، وخان أسعد باشا العظم الذي يعكس حركة التجارة والقوافل، وجامع ابن طولون الذي يبرز الوظيفة الدينية والاجتماعية والعمرانية.

وتزداد قيمة المنشآت عند مقارنتها بالمصادر المكتوبة؛ إذ يمكن تحديد مراحل بنائها وترميمها، ومعرفة وظائفها والجهات التي مولتها وأشرفت عليها.

المحور الثامن عشر: شواهد القبور

تقدم شواهد القبور معلومات مباشرة عن أسماء الأشخاص، وأنسابهم، وألقابهم، ووظائفهم، وتواريخ وفاتهم، كما تكشف عن التركيبة الاجتماعية، والهجرات، والاستقرار، والمكانة الاقتصادية والفنية.

نماذج شواهد القبور:

- **شاهد عبد الرحمن بن خير الحجري (31هـ):** من أقدم الشواهد المؤرخة، ويفيد في دراسة الكتابة العربية المبكرة والصيغ الجنائزية.
- **شاهد زينب بنت عثمان الجهني (218هـ):** يوضح تطور الخط الكوفي والكتابة الجنائزية والجوانب الاجتماعية في العصر العباسي.
- **شاهد شرف الدين صواب (769هـ):** يضم الاسم واللقب والوظيفة، ويفيد في دراسة المكانة الاجتماعية والإدارية في العصر المملوكي.

- **شاهد أحمد بن الحسن الرصاص (621هـ):** يقدم معلومات عن الأسماء والأنساب والألقاب في المجتمع اليمني.
- **شاهد عثمان أفندي الحسيني (1228هـ):** يعكس الألقاب والوظائف المدنية وفنون شواهد القبور في العصر العثماني.

وتبين المقارنة بين هذه الشواهد تطور الكتابة الجنائزية؛ من البساطة والعبارات الدينية في العصر المبكر، إلى ظهور الألقاب والوظائف والزخارف في العصور اللاحقة.

المحور التاسع عشر: الأنصاب الحجرية والنقوش التأسيسية

ترتبط هذه الشواهد بإنشاء المباني وتجديدها والأعمال الرسمية. وتحفظ أسماء الحكام، والولاة، والمنشئين، وتواريخ البناء، والألقاب، والعبارات الدينية؛ ولذلك تفيد في دراسة السياسة والإدارة والعمران والوقف والخط العربي.

نماذج الأنصاب والنقوش التأسيسية:

- **نقش سد معاوية بالطائف:** يوثق إنشاء منشأة مائية في العصر الأموي، ويكشف عن نشاط الدولة الإداري والعمراني.
- **نقوش قبة الصخرة:** ترتبط بعهد عبد الملك بن مروان، وتفيد في تأريخ القبة ودراسة الكتابة والعمارة والسياسة الدينية الأموية.
- **نقوش المدرسة المستنصرية:** توثق إنشاء المؤسسة التعليمية واسم الخليفة وتاريخ البناء وعلاقة الدولة بالتعليم.
- **نقوش البيمارستان المنصوري:** تكشف عن إنشاء المؤسسة الطبية ونظام الوقف والموارد المخصصة لها.
- **نقوش جامع السلطان حسن:** توضح اسم السلطان وتاريخ البناء ونظام الوقف وتطور خط الثلث المملوكي.

المحور العشرون: التكامل بين المصادر الأثرية والمكتوبة

يؤكد البحث أن الأثر لا يغني عن المصدر المكتوب، وأن المصدر المكتوب لا يستغني عن الأدلة المادية. فكل نوع يكشف جانبًا من الماضي، وتساعد المقارنة بينهما في اختبار الروايات وتحديد مواطن الاتفاق والاختلاف.

ويشترط استخدام الأثر تاريخيًا وصفه وتحليله وربطه بسياقه الزمني والمكاني والوظيفي، ثم مقارنته بالمصادر الأخرى، حتى يتحول من مجرد بقايا مادية إلى دليل تاريخي قابل للتفسير.

المحور الحادي والعشرون: النتائج العامة

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- المصادر الأثرية مكوّن أساسي في دراسة التاريخ العربي والإسلامي.
- قيمة الأثر لا تقوم على وجوده المادي فقط، بل على سياقه ووظيفته ومادته وتاريخه.
- النقوش توثق الأسماء والتواريخ وأعمال البناء والسلطة والإدارة.
- المسكوكات تكشف السيادة والسياسة النقدية والاقتصاد والعبارات الدينية.
- البرديات والرقوق والمراسلات تقدم معلومات مباشرة عن الإدارة والمعاملات والكتابة.
- المقتنيات اليومية والاقتصادية والعسكرية تعيد بناء أنماط الحياة والإنتاج والحرف والتسليح.
- الشواهد العمرانية والقبور والأنصاب تكشف التاريخ السياسي والاجتماعي والديني والفني.
- التكامل بين الأدلة الأثرية والمصادر المكتوبة يوفر قراءة أوسع وأكثر دقة للماضي.

المحور الثاني والعشرون: الخلاصة المنهجية

تؤكد الدراسة أن المصادر الأثرية توسع مفهوم المصدر التاريخي؛ لأنها تسمح بقراءة الماضي من خلال الأبنية، والنقوش، والعملة، والأدوات، والمخطوطات، والقبور، وغيرها من الشواهد.

غير أن الاستفادة منها تتطلب منهجًا يجمع بين الوصف، والتحليل، والنقد، والمقارنة. فالأثر لا يقدم معناه كاملًا بمجرد وجوده، وإنما يكتسب قيمته العلمية عندما يربط الباحث بين مادته وشكله ووظيفته وسياقه، ويقارنه بالمصادر المكتوبة والأدلة الأخرى.